PUBLIC

بنك الكويت الوطني

الربع الأول من العام 2026

مؤتمر المستثمرين/ المحللين

27 أبريل 2026

بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح الربع الأول 2026

الثلاثاء، الموافق 28 أبريل 2026

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الإثنين الموافق 27 أبريل 2026 في الساعة الثانية والنصف ظهراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركين من البنك:

السيد/ عصام الصقر – نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس التواصل للمجموعة

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشيز - المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانشيز: مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلا ومرحبا بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الأول من العام 2026. يسعدنا أن ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس التواصل للمجموعة، السيد/ أمير حنا.

سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

أمير حنا: شكرا إلينا.

مساء الخير على الجميع. نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم.

كما تعلمون جميعاً، نمرّ بظروف استثنائية للغاية في ظلّ الحرب الدائرة في المنطقة وما خلّفته من اضطرابات عالمية. ونظراً لحالة عدم اليقين التي تُخيّم على المشهدين العالمي والإقليمي، قد يكون من الصعب الإجابة على جميع استفساراتكم المتعلقة بالأداء والتوقعات المستقبلية. لكننا سنبذل قصارى جهدنا للإجابة على جميع أسئلتكم في ظلّ هذه الظروف الصعبة.

دعوني أبدأ العرض التقديمي أولاً بإخلاء المسؤولية المعتاد وأود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطلعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

والآن نعود إلى العرض التقديمي ، وسنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية فيما يخص البيئة التشغيلية وأبرز مؤشرات الفترة من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل بعد العرض اخيراً للإجابة على أسئلتكم الواردة على منصة Webex. كما يسعدنا متابعة الردود على اسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الالكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الالكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني، كما تجدون العرض المقدم لكم اليوم عبر موقعنا الإلكتروني أيضاً.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

عصام الصقر: شكرا لك أمير.

مساء الخير جميعاً.

شكرًا لانضمامكم إلينا اليوم في مؤتمر الإعلان عن أرباح الربع الأول من عام 2026. شهد هذا الربع اندلاع الحرب في الشرق الأوسط، وهو أحد أشد السيناريوهات الجيوسياسية خطورة، والذي تحدثنا عنه سابقًا وحاولنا استشراف تداعياته. وللأسف، ستخلّف هذه الحرب آثارًا سلبية ممتدة، ليس فقط على منطقتنا، بل على الاقتصاد العالمي ككل، مع استمرار التوترات في التسبب بأزمات اضطرابات في التجارة والطاقة.

في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي المنطقة الأكثر تأثرًا بشكل مباشر، تباطأ النشاط الاقتصادي بينما استمرت حالة عدم اليقين في تشكيل آفاق المدى القصير. وعلى المدى الأطول، نتوقع أن تدعم الملاءة المالية القوية للمنطقة تعافيًا سريعًا نسبيًا بمجرد انتهاء الحرب.

في الكويت، أظهر النشاط الاقتصادي مؤشرات زخم قوي قبل تصاعد وتيرة الصراع، إلا أن تداعيات الحرب يُتوقع أن تثقل على آفاق النمو لكل من القطاعات النفطية وغير النفطية.

وبفضل الأداء القوي في شهري يناير وفبراير، بلغت قيمة المشاريع المُسندة في الربع الأول من عام 2026 نحو 1.8 مليار دينار كويتي، مما يعزز التزام الحكومة بتنفيذ وتطوير مشاريع البنية التحتية الكبرى. وتظل توقعات نشاط المشاريع لبقية العام مرتبطة بالتطورات الجيوسياسية وبالقيود المتعلقة بتوافر المواد والعمالة، في حين يبقى تأكيد الحكومة على توجيه الجهات الحكومية وتسريع وتيرة التنفيذ عنصرًا أساسيًا لسيناريو أكثر إيجابية.

ننتقل الآن إلى أدائنا الفصلي، حيث سجّل بنك الكويت الوطني أرباحًا صافية بقيمة 135.5 مليون دينار كويتي للأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2026، مقارنة بـ 134.1 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2025. وتعكس هذه النتائج فعالية استراتيجية التنويع الجغرافي والقطاعي التي نتبعها، والتي خففت من أثر التوترات الجيوسياسية الأخيرة على أدائنا. وخلال الربع، ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية بنسبة 6.6% على أساس سنوي ليصل إلى 331.2 مليون دينار كويتي.

كما حافظت عوائدنا على قوتها، حيث بلغ العائد على متوسط الأصول 1.20%، بينما بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية 12.2%.

استراتيجيًا، نواصل المضي قدمًا مع التركيز على الابتكار والخدمات المصرفية الرقمية. فمن خلال منصات رقمية مطوّرة، وقدرات معززة للهاتف المحمول، وتوسيع مجموعة الحلول المقدمة، نواصل تعزيز تفاعل العملاء وبناء روابط قوية مع شريحة متنامية من المستخدمين الذين يعتمدون على التكنولوجيا الرقمية.

وبالاستفادة من هذا الزخم، نظل واثقين من قدرتنا على الحفاظ على ريادتنا في السوق المحلي، مدعومين بأساسيات البنك القوية ونموذج التشغيل المرن. كما تواصل علاقاتنا الراسخة مع العملاء وضع المجموعة في مقدمة برامج البنية التحتية والإصلاح الحكومية.

سنواصل كذلك إعطاء الأولوية للتنويع كركيزة أساسية في استراتيجيتنا. ومن خلال الاستفادة من حضورنا الإقليمي والدولي، نهدف إلى تعزيز الكفاءة، وتقوية علاقات العملاء، وترسيخ مكانتنا عبر الأسواق.

وبالتوازي، يواصل قطاع إدارة الثروات لدينا لعب دور محوري في توسيع عروضنا، من خلال تقديم مجموعة شاملة من الحلول الاستشارية والاستثمارية. بينما يظل بنك بوبيان، ذراعنا للصيرفة الإسلامية، مساهمًا رئيسيًا في أداء المجموعة، مما يعزز موقعنا في السوق المحلي.

ويواصل بنك الكويت الوطني إظهار التزام قوي بتعزيز أجندة الاستدامة. فعلى مستوى العمليات، حقق البنك وتجاوز هدفه لخفض الانبعاثات التشغيلية لعام 2025 قبل الموعد المحدد. كما أحرز البنك تقدمًا ملموسًا، حيث وصل إلى 61% من هدف الأصول المستدامة لعام 2030 البالغ 10 مليارات دولار أمريكي. وتضع هذه الإنجازات، إلى جانب التحسن الملحوظ في تقييمات الاستدامة، بنك الكويت الوطني ضمن البنوك الرائدة في المنطقة.

وبهذا، أختتم كلمتي وأترك المجال للمدير المالي للمجموعة سوجيت رونغي، ، ليستعرض نتائجنا بمزيد من التفصيل

سوجيت رونغي: شكراً لك السيد/ عصام.

أهلا ومرحباً بكم جميعاً معنا هنا اليوم .

يسعدني تواجدي معكم اليوم لاستعراض النتائج المالية للمجموعة عن فترة الربع الأول من العام 2026.

أعلنا مؤخراً عن تحقيق صافي ربح قدره 135.5 مليون دينار كويتي في لربع الأول من العام 2026، بنمو بلغت نسبته 1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025. يعكس أداء بنك الكويت الوطني في الربع الأول من عام 2026

مرونة المجموعة وقدرتها على التكيف لضمان استمرار العمليات دون انقطاع في أصعب الظروف وأكثرها غموضاً.

وقبل التطرق إلى نتائجنا المالية بمزيد من التفاصيل، أود أولاً أن أقدم لمحة مختصرة عن البيئة التشغيلية خلال الفترة المالية الحالية.

اتسمت بداية العام 2026 بزخم إيجابي في بيئة الأعمال، بدعم من التوقعات القوية لنمو الأنشطة في كل من الكويت وعلى مستوى الأسواق الدولية.. إلا أن التصعيد المفاجئ والحاد في التوترات الجيوسياسية منذ شهر مارس أدى إلى عدم استقرار البيئة التشغيلية الإقليمية، مع امتداد الانعكاسات على الاقتصاد العالمي. وقد ساهمت هذه التطورات في تعميق حالة عدم اليقين على صعيد الاقتصاد الكلي، في ظل عدم اتضاح الصورة الكاملة لتداعيات الأزمة الراهنة. وعلى الرغم من هذه التحديات غير المتوقعة، واصلت مجموعة بنك الكويت الوطني إظهار قوة تشغيلية ومالية، مستندة إلى نموذج أعمالها المتنوع بشكل جيد.

والآن نعود مرة أخرى لتغطية نتائج الربع الأول من العام 2026.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، يعكس تحقيق صافي ربح قدره 135.5 مليون دينار كويتي تسجيل نمو قدره 1.4 مليون دينار كويتي على أساس سنوي. كما تجاوز صافي الربح المسجل في الربع الأول من العام 2026 المستوى المسجل في الربع السابق بمقدار 27.2 مليون دينار كويتي، بدعم من تحسن الأداء التشغيلي وانخفاض صافي مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة.

وبلغ الفائض التشغيلي 204.3 مليون دينار كويتي، وظل قوياً وعكس نمواً سنوياً بنسبة 4.8%، مستفيداً من النمو القوي على أساس سنوي في أحجام الأعمال، وخاصة القروض والاستثمارات.

وبلغ صافي الإيرادات التشغيلية 331.2 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بمقدار 20.5 مليون دينار كويتي، أي بما يعادل نسبة 6.6% على أساس سنوي، نتيجة النمو القوي لكل من صافي إيرادات الفوائد وايرادات غير الفوائد. كما يعكس هيكل الإيرادات استمرار التوازن بين هذين المكونين للإرادات، إذ ساهمت إيرادات غير الفوائد بنسبة 25% من إجمالي الإيرادات التشغيلية.

وبالمثل، بالنظر إلى الرسم البياني في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض التنوع الجيد في مساهمات صافي الربح عبر خطوط الأعمال الرئيسية. ويلاحظ أن قطاعي الخدمات المصرفية الدولية والخدمات المصرفية الإسلامية، وهما الركيزتان الأساسيتان لتنويع أعمال المجموعة، يسهمان مجتمعين بنسبة 42% من إجمالي أرباح المجموعة.

سأتناول بعد قليل العوامل الرئيسية المحركة لتغيرات الدخل وهوامش الربحية والتكاليف. وننتقل الآن إلى الشريحة التالية.

وهنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه.

يوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي إلى 248.1 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 11.3 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 4.8% مقارنة بالربع الأول من العام 2025. واستفاد صافي إيرادات الفوائد في الربع الأول من العام 2026 من نمو الأصول المدرة للفائدة على مستوى المجموعة بنسبة 12.5% في المتوسط على أساس سنوي، لاسيما في محفظتي القروض واستثمارات الأسهم. إلا أن انخفاض أسعار الفائدة المرجعية، إلى جانب مزيج نمو الأصول، أثرا سلباً على صافي إيرادات الفوائد وصافي هامش الفائدة خلال الربع الأول من العام 2026. كما ظلت الأصول غير المدرة للفوائد لدى بنك الكويت المركزي عند مستويات مرتفعة، مماثلة لما كانت عليه في الربع الأول من العام 2025. وعلى الرغم من زيادة حيازة سندات الخزانة الحكومية الكويتية، إلا أن النسبة الإجمالية للاحتياطيات المدرة للفوائد لدى بنك الكويت المركزي لم تشهد تغيراً جوهرياً مقارنة بالفترة المنتهية في مارس 2025.

ونتطلع إلى إصدار الحكومة أو بنك الكويت المركزي لمزيد من أدوات الدين، بما يتيح للبنك توظيف مستويات السيولة المتاحة في أصول مدرة للفوائد خلال الأشهر المقبلة.

وانعكاساً لما سبق، يظهر الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض تراجع متوسط صافي هامش الفائدة خلال الربع الأول من العام 2026 إلى 2.28%، بانخفاض قدره 17 نقطة أساس مقارنة بالربع الأول من العام 2025، نتيجة تراجع العائد بوتيرة أكثر حدة من انخفاض تكلفة التمويل. وبلغ كل من معدل العائد وتكلفة التمويل للمجموعة خلال الربع الحالي 5.36% و3.47%، على التوالي، فيما استقر صافي هامش الفائدة خلال الربع الأول من العام 2026 عند مستويات مقاربة للربع الرابع من العام 2025 .

وفي أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض، يمكننا ملاحظة العوامل المحركة لتراجع صافي هامش الفائدة بواقع17 نقطة أساس على أساس سنوي إلى 2.28% في الربع الأول من العام 2026. إذ ساهمت القروض والأصول الأخرى المدرة للفائدة، والتي تأثرت بانخفاض أسعار الفائدة والمزيج غير المواتي للأصول، في تراجع صافي هامش الفائدة بمقدار 27 و12 نقطة أساس، على التوالي. في المقابل، أدى انخفاض تكلفة التمويل إلى دعم صافي هامش الفائدة بمقدار 22 نقطة أساس.

وننتقل الآن إلى إيرادات غير الفوائد، وكما نرى في أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة، بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد 83.1 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2026، محققاً نمواً بنسبة 12.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025. وبلغ صافي إيرادات الاتعاب والعمولات 58.4 مليون دينار كويتي، بما يعكس المساهمات القوية من مختلف قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة التي تعمل بها المجموعة. أما صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية فقد ساهم بما قيمته 9.8 مليون دينار كويتي، على خلفية الاستفادة من زيادة حجم المعاملات وتحسن تحركات أسعار الصرف، في حين بلغت مساهمة مصادر الدخل الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 14.8 مليون دينار كويتي، بدعم من تحسن التقييمات.

وننتقل الآن إلى الشريحة التالية .

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض. ونلاحظ أن إجمالي المصروفات التشغيلية بلغ 126.8 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2026، أي مرتفعاً بنسبة 9.6% مقارنة بالربع الأول من العام 2025. ويعزى نمو تكاليف الموظفين إلى زيادة أعداد الكوادر المهنية دعماً لتوسع أنشطة المجموعة عبر شبكة أعمالها، إلى جانب أثر الزيادات السنوية ودورة الترقيات. وتواصل المجموعة الاستثمار في المبادرات الرئيسية للأعمال والتقنيات الرقمية والعمليات، بما يمكنها من تقديم خدمات بأفضل المعايير وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحسين الكفاءة التشغيلية.

وبلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 38.3% خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 37.3% قبل عام.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة اعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض. بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 26.8 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2026، بزيادة قدرها 5.3 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع الأول من العام 2025. وبلغت مخصصات التسهيلات الائتمانية 12.1 مليون دينار كويتي من إجمالي المخصصات المسجلة خلال الربع الحالي.

وبلغت المخصصات المحددة 2.2 مليون دينار كويتي، بانخفاض ملحوظ مقابل 17 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول من العام 2025، نتيجة لاسترداد مبالغ سبق تكوين مخصصات لها في سنوات سابقة. وفي الوقت ذاته، واصلت المجموعة احتجاز مخصصات ضمن النشاط الاعتيادي للأعمال لعملاء التجزئة والشركات في الكويت والأسواق الخارجية. كما بلغت المخصصات العامة 9.8 مليون دينار كويتي، متضمنة شريحة من المخصصات التحوطية.

وبلغت المخصصات الخاصة بخسائر الائتمان المتوقعة 12.6 مليون دينار كويتي، ما يعكس تسجيل مخصصات إضافية مرتبطة بارتفاع مستويات المخاطر نتيجة التطورات الجيوسياسية غير المواتية في المنطقة. وتواصل المجموعة التزامها بنهجها المتحفظ في إدارة الانكشافات الائتمانية.

وبلغت تكلفة المخاطر 18 نقطة أساس خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 40 نقطة أساس في الربع الأول من العام 2025، نتيجة لاسترداد ديون سبق تكوين مخصصات كاملة لها كما ذكرنا سابقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية العمومية للمجموعة ما تزال تتمتع بمتانة واضحة، بدعم من استقرار جودتها مستقرة. كما توفر قاعدة رأس المال القوية للبنك، إلى جانب قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية قوية، مستوى مرتفع من المرونة في استيعاب خسائر الائتمان.

وننتقل الآن لتغطية مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام المتبع من قبل البنك المركزي، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويعكس الرسم البياني الرئيسي في أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة أن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة ارتفعت إلى 749 مليون دينار كويتي (من 698 مليون دينار كويتي في ديسمبر 2025) نظراً لزيادة المخاطر الناجمة عن الأوضاع الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة في الوقت الراهن.

إلا انه تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن رصيد المخصصات يتجاوز متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي كما في مارس 2026 بمقدار 220 مليون دينار كويتي، ما يوفر هامش أمان مريحاً يمكن المجموعة من استيعاب أي آثار سلبية محتملة ناجمة عن حالة عدم اليقين الراهنة على متطلبات المخصصات.

وننتقل الآن إلى الشريحة التالية .

هنا سوف نلقي نظرة على بعض البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي واتجاهاتها خلال العام.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 46.1 مليار دينار كويتي كما في مارس 2026، بنمو بلغت نسبته 10.7% مقارنة بالمستويات المسجلة في مارس 2025. وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 27.3 مليار دينار كويتي نمواً قوياً قدره 2.7 مليار دينار كويتي على أساس سنوي، أو ما يعادل نسبة 10.9% و1.7% خلال هذا الربع، ما يعكس الأوضاع الجيوسياسية المعاكسة التي تمر بها المنطقة منذ بداية مارس. وارتفعت استثمارات الأوراق المالية على أساس سنوي بنسبة 14.6%، لتصل إلى 9.5 مليار دينار كويتي.

وظل المزيج العام للميزانية العمومية مستقراً طوال العام.

ويوضح الرسم البياني الدائري في أدنى الجانب الأيسر أن إجمالي موجودات بنك الكويت الوطني تتميز بتنوع جيد بين أنشطة البنك في الكويت، والفروع الخارجية، والأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية.

وبالمثل، يوضح الرسم البياني الخاص بالتوزيع القطاعي للقروض مدى تنوع المحفظة، إذ تمثل القروض الشخصية النسبة الأكبر بواقع 28% من إجمالي محفظة القروض. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من هذه القروض يمنح لشريحة واسعة من المواطنين الكويتيين، ممن يشغلون وظائف في القطاع الحكومي، وهي في الغالب قروض مسنودة بالرواتب وتتميز بانخفاض معدلات التعثر في السداد.

وبلغت ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، 25.9 مليار دينار كويتي بما يمثل نسبة 63% من إجمالي المطلوبات، وبنمو بلغت نسبته 10% على أساس سنوي، وشهدت استقراراً نسبياً خلال الربع الحالي. وبلغت ودائع من مؤسسات مالية غير مصرفية أخرى 3.6 مليار دينار كويتي، ومثلت نسبة 9% من إجمالي المطلوبات. وتواصل المجموعة الاستفادة من قاعدتها الراسخة من الودائع المصرفية الاساسية لقطاع التجزئة. وظلت مستويات ودائع الادخار والودائع تحت الطلب مستقرة خلال الربع الأول من العام 2026، متجاوزة مستوياتها المسجلة بنهاية مارس 2025 وديسمبر 2025.

وتعد الأوراق المالية التجارية وشهادات الإيداع المصدرة بقيمة 2.5 مليار دينار كويتي مصدراً إضافياً لتنويع قاعدة التمويل، وقد سجلت نمواً ملحوظاً على أساس سنوي تجاوز نسبة 15%.

ويعكس استقرار قاعدة التمويل خلال الفترة الراهنة على الرغم من التقلبات، مستوى الثقة الذي يحظى به البنك من عملائه، والمدعوم بعلاقات راسخة وطويلة الأمد، إلى جانب قوة علامته التجارية وتصنيفاته الائتمانية المرتفعة.

وفي إطار استجابته للأزمة الراهنة، اتخذ بنك الكويت المركزي مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز قوة القطاع المصرفي في الكويت، وترد تفاصيلها في الإيضاح رقم (14) من البيانات المالية للربع الأول من العام 2026، ومن أبرزها خفض الحد الأدنى لنسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر إلى 80%. وأود التأكيد على أن مجموعة بنك الكويت الوطني تواصل الحفاظ على مستويات جيدة من السيولة بما يتخطى متطلبات اتفاقية بازل 3 (بلغت نسبة تغطية السيولة 161% ونسبة صافي التمويل المستقر 106%)، بما يتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات الاصلية للمعيار.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للربع الأول من العام 2026 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين خلال هذا الربع 12.2%، فيما بلغ العائد على متوسط الموجودات 1.20%.

وبلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 38.3% في الربع الأول من العام 2026، بمعدل يماثل النسبة المسجلة للعام 2025 بأكمله والبالغة 38.4%.

كما حافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 16.4%، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال الشريحة 1 - حقوق المساهمين ومعدل كفاية رأس المال الشريحة الأولى 12.5% و14.3% على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن نسب كفاية رأس المال للبيانات المالية المرحلية تكون عادةً أقل من مستوياتها بنهاية العام، نتيجة تأثرها بنمو الأصول المرجحة بالمخاطر، في حين لا يتم احتساب الأرباح المرحلية ضمن رأس المال الرقابي.

وكما أسلفنا الذكر، اتخذ بنك الكويت المركزي مجموعة من الإجراءات التحفيزية الداعمة للقطاع المصرفي الكويتي، من بينها تحرير ما نسبته 1% من الأصول المرجحة بالمخاطر من هامش التحوط الرأسمالي ضمن مكونات رأس المال الشريحة 1 من حقوق المساهمين. وأدى إلى خفض الحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية رأس المال الإجمالية للمجموعة بما في ذلك متطلبات البنوك ذات التأثير النظامي المحلي (D-SIB) من 15% إلى 14%. وتجدر الإشارة إلى أن نسب كفاية رأس المال لدى بنك الكويت الوطني كما في مارس 2026 ما تزال تفوق الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.35%، أي بما يتماثل مع المعدلات المسجلة في ديسمبر 2025، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 241% مما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض الأخيرة.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي في الربع الأول من العام 2026.

من المتوقع أن يؤدي استمرار النزاع الإقليمي، إلى جانب غموض الصورة الكاملة لتداعيات حالة عدم الاستقرار الراهنة، وعدم وضوح مسارات الاقتصاد الكلي وتأثيرها على التضخم وأسعار الفائدة وغيرها، إلى بيئة أقل دعماً للنمو.

إلا أنه على الرغم من ذلك، أكد بنك الكويت الوطني مرونته التشغيلية، بدعم من قوة صافي الأرباح، ومتانة ميزانيته العمومية، ومستويات السيولة المستقرة، والقاعدة الرأسمالية الراسخة خلال هذه الفترة المليئة بالتحديات.

وبالنظر إلى المرحلة المقبلة، ما زلنا نحتفظ بنظرة تتسم بالتفاؤل الحذر حيال استقرار بيئة الأعمال تدريجياً خلال العام 2026، على الرغم من استمرار التحديات.

وننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة القادمة .

وفيما يتعلق بنمو القروض، وفي ظل الأوضاع الجيوسياسية الراهنة واستمرار غياب الوضوح بشأن توقيت عودة الأوضاع إلى طبيعتها، قمنا بمراجعة توقعاتنا لنمو القروض خلال العام 2026 لتكون ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع من خانة الآحاد. ويستند هذا التقدير إلى افتراض انتهاء فترة عدم الاستقرار خلال الربع الثاني من العام 2026، مع تحسن بيئة الأعمال خلال النصف الثاني من العام والعودة التدريجية إلى الأوضاع الطبيعية.

وبالانتقال إلى صافي هامش الفائدة، وكما هو ملاحظ، فقد شهد تراجعاً خلال العام الماضي. وفي ضوء السيناريو المشار إليه أعلاه، نتوقع أن يظل صافي هامش الفائدة معرضاً للضغوط خلال العام 2026، ليظل قريباً من مستواه المسجل في الربع الأول من العام 2026عند 2.28%.

فيما يتعلق بالمصروفات التشغيلية، بلغ معدل نمو التكاليف على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2026 نحو 9.6%. وفي الوقت الذي تواصل فيه المجموعة العمل على تعزيز الكفاءة التشغيلية، فإنها تواصل في ذات الوقت الاستثمار في رأس المال البشري والتقنيات الرقمية. وبناء على ذلك، نتوقع أن يبلغ نمو التكاليف السنوي في نطاق مرتفع في خانة الآحاد ، مع ترجيح استقرار نسبة التكلفة إلى الدخل في حدود 40% تقريباً.

فيما يتعلق بتكلفة المخاطر، فقد أظهر الربع الأول من عام 2026 انخفاضًا في صافي تكلفة المخاطر بنسبة 0.18% نتيجة لاسترداد القروض التي تم تخصيص مخصصات ائتمانية لها في السنوات السابقة. ونظرًا لتطورات الوضع الاقتصادي الكلي الحالية وعدم اليقين بشأن الجدول الزمني للعودة إلى الوضع الطبيعي، يصعب تقديم توجيهات محددة بشأن تكلفة المخاطر. ومع ذلك، لا تزال الحالة العامة لمحفظة الائتمان لدينا قوية، واستنادًا إلى السيناريو الذي نوقش سابقًا، فإننا لا نزال متفائلين بحذر بأن تكلفة المخاطر لعام 2026 بأكمله ستقترب من النطاق الطبيعي البالغ حوالي 40 نقطة أساس. إلا أن فترة التعافي المطولة من الاضطرابات الإقليمية الحالية تشكل تحديا.

إلا أنه في ظل البيئة الحالية، لن يكون من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن الإيرادات/كفاية رأس المال. ونأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتسق مع أهدافنا الداخلية والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

ويواصل بنك الكويت الوطني متابعة تطورات الأوضاع عن كثب، وسيستمر في إعادة تقييم انعكاساتها وتقديم تحديثات على أساس ربع سنوي.

وبهذا نصل إلى نهاية استعراض النتائج المالية. شكراً لحسن استماعكم.

ونعود الآن إلى أمير.

أمير حنا: شكراً لكم جميعاً على حسن الاستماع إلى العرض التقديمي.

تلقينا بالفعل عدداً من الأسئلة. ونود التذكير بأنه في حال وجود أي استفسار، يرجى كتابته في خانة الدردشة. والآن سنتوقف لفترة قصيرة، ثم نعود للإجابة على الأسئلة وفقاً لترتيب ورودها.

شكراً مرة أخرى لحسن انتظاركم. لقد تلقينا عدداً جيداً من الأسئلة، وسنبدأ بالسؤال الأول:

هل يمكنكم تأكيد نسبة حسابات الودائع تحت الطلب وودائع الادخار (CASA) بنهاية الربع الأول من السنة المالية 2026، وكيف تقارن بمستويات نهاية العام 2025؟

سوجيت رونغي: بالنسبة للودائع تحت الطلب وودائع الادخار، فقد كانت مستقرة إلى حد كبير خلال الربع الأول من العام 2026، إذ ظلت عند مستويات منخفضة في نطاق الثلاثينيات، وهي مستويات قريبة جداً من العام 2025. وبالتالي، لم يطرأ أي تغير جوهري على هذه النسبة خلال هذا الربع.

أمير حنا: بخصوص الجزء الآخر من السؤال، ما الأسباب التي أدت إلى تباطؤ نمو القروض خلال هذا الربع؟

سوجيت رونغي: يعزى تباطؤ نمو القروض إلى التصاعد المفاجئ والملحوظ للأزمة الجيوسياسية في المنطقة، والتي لم يقتصر تأثيرها فقط على الكويت، بل امتد أيضاً ليشمل دول مجلس التعاون الخليجي، وبدرجة ما على شبكة عمليات المجموعة على نطاق أوسع.

أمير حنا: وردنا هنا سؤال حول الطرح المحتمل لأسهم حقوق الأولوية: في حال كان نمو القروض أكثر تباطؤاً هذا العام، هل ما زلتم تعتزمون المضي قدماً في إصدار حقوق الأولوية؟

عصام الصقر: أود الإشارة إلى أننا أنهينا العام بمستويات قوية من رأس المال، بما يتوافق مع مستهدفاتنا الداخلية لهوامش رأس المال عبر مختلف الشرائح. وعلى الرغم من اننا ما زلنا نتوقع تسجيل القروض لمعدلات نمو جيدة، إلا أننا قمنا بمراجعة توجيهاتنا بما يتسق مع تطورات المشهد الجيوسياسي وتداعياته المحتملة على ديناميكيات النمو.

وسنواصل متابعة المحركات الرئيسية للميزانية العمومية عن كثب، ونعمل على عكس هذه المتغيرات ضمن خططنا الرأسمالية، كما سنواصل تقييم الموقف وفقاً للتطورات خلال الفترة المقبلة.

ويظل تركيزنا منصباً على الحفاظ على إطار فعال لإدارة رأس المال بما يدعم تحقيق عوائد مستدامة للمساهمين، مع توفير هامش أمان كافٍ لمواجهة حالة عدم اليقين والاستفادة من فرص تعزيز رأس المال.

أمير حنا: هل هناك أي مستجدات أو تطورات بشأن قانون الرهن العقاري؟

عصام الصقر: للأسف، نظراً للتطورات الجيوسياسية الأخيرة، لم تردنا أي تحديثات إضافية بشأن قانون الرهن العقاري.

وحتى الآن، قام مجلس الوزراء بتقديم آخر مشروع للقانون، عقب مراجعته من إدارة الفتوى والتشريع، وتمضي هذه المسودة قدماً نحو مراحلها النهائية، مع استمرار التنسيق بين الجهات المعنية.

ويخضع مشروع القانون في الوقت الحالي لمراجعة بنك الكويت المركزي، في إطار دعم وتطوير إطار تنظيمي متكامل يحكم أنشطة التمويل العقاري. كما يتوقع صدور اللائحة التنفيذية قريباً.

أمير حنا: وردنا هنا سؤال يتضمن عدة محاور، وأعتقد أن العديد من هذه التفاصيل ليست متاحة بالكامل في النطاق العام، لكن سنحاول تقديم صورة عامة عن الاتجاهات.

هل يمكنكم توضيح نمو الائتمان وودائع العملاء وفقاً للتوزيع الجغرافي (المحلي، دول مجلس التعاون الخليجي، والأسواق الدولية خارج مجلس التعاون الخليجي)؟ وما هي الدول التي سجلت نمواً إيجابياً على صعيد الائتمان؟ وما حجم التدفقات الخارجة للودائع في الكويت وعلى مستوى الدول الخليجية، وهل وصلت هذه الاتجاهات إلى أدنى مستوياتها خاصة في قطاعي الأفراد والشركات؟

سوجيت رونغي: ظلت مستويات الائتمان لدى البنك مستقرة بصفة عامة حتى خلال الربع الأخير.

أما على صعيد ودائع العملاء، فقد سجلنا نمواً قوياً بنسبة 10% على أساس سنوي، بدعم من مزيج متنوع من المودعين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، سواء من قطاع الأفراد أو الشركات.

كما حافظت حسابات الودائع تحت الطلب وودائع الادخار (CASA)، والتي تتكون في الغالب من مودعي قطاع الأفراد، على استقرارها عند مستويات مماثلة لنهاية العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك، شهدنا بعض التدفقات الخارجة في بداية الأزمة نتيجة عدم تجديد بعض الودائع المستحقة، إلا أنه بعد الأسابيع الأولى، لاحظنا عودة جزء من هذه الودائع، إلى جانب تدفقات جديدة من مؤسسات كويتية وشركات دولية وغيرها.

وبصفة عامة، نتمتع بمركز مريح من حيث الودائع ومستويات السيولة.

أمير حنا: ما الذي ينبغي توقعه بالنسبة لصافي هامش الفائدة (NIM) خلال العام 2026؟ وهل وصل هذا المعدل إلى أدنى مستوياته؟

سوجيت رونغي: من المتوقع أن يكون صافي هامش الفائدة خلال العام 2026 أقل مقارنة بالعام 2025. وكما أشرت سابقاً، نتوقع أن يستقر هذا المعدل عند مستويات قريبة من تلك المسجلة في الربع الأول من العام 2026. ويعتمد ذلك بدرجة كبيرة على مزيج النمو خلال الفترات المقبلة، إلى جانب تطورات تكلفة التمويل خلال الفترة القادمة.

أمير حنا: وردتنا عدة أسئلة أخرى. ما هي التأثيرات الأولية التي لاحظتموها على النمو والسيولة وجودة الأصول نتيجة لتطورات البيئة الجيوسياسية؟

سوجيت رونغي: قمنا بالفعل بالتطرق إلى جانب النمو في حديثي السابق، حيث إن تباطؤ نمو القروض يعد انعكاساً مباشراً لحالة عدم اليقين الجيوسياسي.

أما فيما يتعلق بجودة الأصول، فقد سجلنا نسبة جيدة جداً للقروض المتعثرة، بلغت 1.35%، وهي مماثلة لمستويات ديسمبر 2025، ولا نرصد أي مؤشرات على وجود أصول متعثرة ضمن محفظة الائتمان.

ونواصل متابعة علاقاتنا مع العملاء عن كثب، مع مراقبة أوضاعهم المالية بشكل مستمر، لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب عند الحاجة.

أمير حنا: نواصل استعراض الأسئلة لضمان تغطيتها بالكامل. لا يمكننا في هذه المرحلة مناقشة أرقام شهر أبريل 2026.

كما تم التطرق في وقت سابق لصافي هامش الفائدة والتوقعات المستقبلية، إضافة إلى أوضاع السيولة المحلية وتأثيرها على تكلفة التمويل. كذلك تمت الإجابة على سؤال يتعلق بالاستفادة من تسهيلات البنك المركزي ضمن العرض التقديمي.

وردنا سؤال حول نمو أرباح التعامل بالعملات الأجنبية وإيرادات الاستثمارات، ماذا كانت المحركات الرئيسية لتلك البنود؟

سوجيت رونغي: بالنسبة لنمو أرباح التعامل بالعملات الأجنبية فيعزى بصفة رئيسية إلى زيادة حجم أنشطة الأعمال وزيادة نشاط عمليات الصرف الأجنبي.

أما نمو إيرادات الاستثمارات، فيرتبط بتحسن التقييمات مقارنة بالربع الأول من العام الماضي.

أمير حنا: السؤال التالي، إلى أي مدى يمكن أن تشكل جهود إعادة الإعمار محركاً لنمو القروض؟ أما الجزء الثاني من السؤال فقد تمت الإجابة عليه مسبقاً فيما يتعلق بقانون الرهن العقاري. بالنسبة للجزء الأول، تفضل سوجيت؟

سوجيت رونغي: وفقاً لتوقعات السيناريو الأساسي، لم نأخذ في الاعتبار أي تأثيرات محتملة لجهود إعادة الإعمار، نظراً لارتفاع مستوى عدم اليقين المرتبط بحجم هذه الجهود وتوقيتها. إلا انه في حال تم إطلاق مبادرات محددة في هذا الإطار، فمن المتوقع أن تمثل عاملاً إيجابياً يساهم في تعزيز توقعات نمو القروض.

أمير حنا: لدي سؤالان يتعلقان بخسائر الائتمان المتوقعة (ECL) والتغييرات في نماذج احتسابها، وسنقوم بدمجهما معاً. يشير السؤال الأول إلى أن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ارتفعت بمقدار 51 مليون دينار كويتي، وذلك بشكل رئيسي نتيجة زيادة مخصصات المرحلة الأولى (Stage 1)، في حين أن مخصصات خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي كانت أقل بكثير. فهل من المتوقع أن تتقارب هذه المخصصات مع مستويات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9؟

سوجيت رونغي: نعم، هذا صحيح. فزيادة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة، كما أوضحت سابقاً، تعكس المخاطر الإضافية الناتجة عن حالة عدم اليقين الحالية. أما مخصصات خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، فهي تستند إلى نموذج الخسائر المحققة (incurred loss)، ولم نرصد أي ضغوط جوهرية على محفظة الائتمان خلال هذا الربع.

وبالمثل، فقد استفادت المخصصات المحددة خلال الربع الأول من العام 2026 من عمليات استرداد قروض جوهرية، ما أدى إلى انخفاض صافي المخصصات مقارنة بمستويات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

أمير حنا: استكمالًا لموضوع خسائر الائتمان المتوقعة، هل قمتم أو تعتزمون إجراء أي تعديلات على مدخلات نموذج احتسابها؟

سوجيت رونغي: ارتفعت متطلبات احتساب مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة خلال هذا الربع نتيجة إدراج مدخلات مخاطر إضافية، إلى جانب اعتماد سيناريو ضغوط أكثر حدة مع زيادة ثقلها الوزني أكثر من المعتاد عند احتساب مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

أمير حنا: بالعودة إلى رأس المال، هناك سؤال يتعلق بأدوات الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال (AT1). لدى بنك الكويت الوطني إصدار من الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال قابل للاستدعاء في وقت لاحق من هذا العام، فهل تعتزمون إعادة تمويل هذه الأداة؟ وهل هناك خطط لتعزيز إصدارات هذه الشريحة مستقبلاً؟

سوجيت رونغي: تاريخياً، حرص بنك الكويت الوطني على تبني نهج داعم للمستثمرين، واتخاذ قرارات تراعي المصالح المشتركة بين مجتمع المستثمرين والبنك.

هذا الإصدار من الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال (AT1) قابل للاستدعاء خلال الربع الثالث من هذا العام، ويعتزم البنك الحفاظ على نهجه الداعم للمستثمرين، على أن يتخذ القرار المناسب في الوقت الأقرب لتاريخ الاستدعاء.

أمير حنا: ما هي نسبة القروض الشخصية الممنوحة لموظفي القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص؟

تشكل القروض المقدمة لموظفي القطاع الحكومي النسبة الأكبر من إجمالي القروض الشخصية.

السؤال التالي يتعلق بالتوزيعات. هل ستواصلون اعتماد التوزيعات السنوية أم ستعودون إلى التوزيعات نصف السنوية؟

عصام الصقر: غيرنا وتيرة توزيعاتنا من التوزيعات نصف السنوية إلى التوزيعات السنوية في العام الماضي، وذلك بهدف الحفاظ على مستويات رأس المال خلال الفترات المرحلية.

وسنواصل متابعة تطورات نمو القروض عن كثب، وعلى ضوء ذلك سيتم تحديد وتيرة التوزيعات المناسبة خلال الفترة المقبلة.

أمير حنا: السؤال التالي يتعلق بالقطاعات التي قد تتأثر بالنزاع. ما هي أبرز هذه القطاعات؟ وهل تم إجراء اختبارات ضغط على الانكشاف تجاهها؟

سوجيت رونغي: قمنا بإجراء اختبارات ضغط على محفظة القروض، ولم نحدد قطاعاً معيناً على وجه التحديد باعتباره الأكثر تأثراً. وبطبيعة الحال، من المتوقع أن تتفاوت آثار الحرب وما يصاحبها من اضطرابات عبر مختلف القطاعات بدرجات متفاوتة.

وتشير نتائج اختبارات الضغط إلى عدم وجود أي مخاوف تتعلق بمستويات المخصصات الحالية، والتي تستند إلى نهج تحوطي متحفظ يتبعه البنك منذ سنوات.

أمير حنا: هل يمكن تزويدنا بمزيد من التفاصيل حول السيولة؟ أعتقد أنه تم تناول هذا الموضوع، لكن هناك جانب محدد يتعلق به. هل تم استخدام أي من تسهيلات إعادة الشراء (Repo) مع بنك الكويت المركزي منذ بدء الحرب؟ وهل يمكن توضيح ديناميكيات التدفقات الخارجة للودائع محلياً؟

سوجيت رونغي: لم يكن البنك بحاجة إلى استخدام أي من تسهيلات إعادة الشراء (Repo) مع بنك الكويت المركزي.

أما فيما يتعلق بالتدفقات الخارجة للودائع، فكما أشرت سابقاً، شهدنا خلال الأسابيع الأولى من الأزمة عدم تجديد بعض الودائع المستحقة، لا سيما ضمن شبكة عملياتنا الدولية.

إلا أنه مع مرور الوقت، لاحظنا عودة مزيج من الودائع من عملاء محليين ودوليين، خاصة خلال الأسابيع الأخيرة.

أمير حنا: هل يمكن تزويدنا بتحديث حول التوجيهات المستقبلية وإبراز أي تغييرات على توقعاتكم للعام 2026؟

تمت تغطية التوجيهات خلال العرض التقديمي، حيث خصصنا شريحة عرض كاملة لاستعراض توقعات العام بالكامل. ويتمثل التعديل الرئيسي في خفض توقعات نمو القروض للعام 2026، إلى جانب إجراء بعض التعديلات على توجيهات نسبة التكلفة إلى الدخل.

السؤال التالي، هل تقومون بتأجيل أقساط القروض، وما هو تأثير ذلك على صافي هامش الفائدة؟

سوجيت رونغي: في الوقت الحالي، لا نقوم بتأجيل أقساط القروض، كما لا يتوقع تطبيق تلك الخطوة على المدى القريب، وبالتالي لا يوجد أي تأثير يذكر على صافي هامش الفائدة.

أمير حنا: ما هو تفسيركم لتسجيل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بقيمة 15 مليون دينار كويتي، خاصة أنه مدرج خارج تكلفة المخاطر المرتبطة بالمخصصات؟

سوجيت رونغي: تقوم البنوك الكويتية باحتساب مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بشكل منفصل لكل من التسهيلات الائتمانية والمحفظة غير الائتمانية. ويتم مقارنة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة بالتسهيلات الائتمانية مع مخصصات بنك الكويت المركزي، ويتم اعتماد الأعلى منهما ضمن قائمة الدخل.

وفي حالة بنك الكويت الوطني، كانت مخصصات بنك الكويت المركزي دائماً أعلى من مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة. أما المخصصات بقيمة 15 مليون دينار كويتي، فهي مرتبطة بالمحفظة غير الائتمانية، وتحديداً بمحفظة الاستثمارات والأصول المالية الأخرى لدى البنك. ويعكس هذا المبلغ إدراج عوامل مخاطر إضافية ضمن احتساب متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة خلال الربع الحالي.

أمير حنا: هل يمكنكم التعليق على نمو محفظة القروض في الكويت وعلى المستوى الدولي؟ وكيف ينبغي النظر إلى نمو القروض في الكويت خلال العام 2026 في ظل التطورات الجيوسياسية الأخيرة؟

سوجيت رونغي: لم يشهد التوزيع بين محفظة القروض داخل الكويت وخارجها تغيراً يذكر خلال الربع الحالي، حيث تمثل القروض خارج الكويت نحو ثلث إجمالي قروض المجموعة.

أما فيما يتعلق بالنمو، فلا نتوقع تحقيق زيادات استثنائية في أي دولة أو منطقة بعينها، ومن المرجح أن يظل التوزيع العام لمحفظة القروض مستقراً إلى حد كبير خلال العام 2026.

أمير حنا: أحد البنوك النظيرة أشار إلى أن بيئة السيولة بالدينار الكويتي تشهد بعض التحديات في الوقت الحالي، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل. هل لاحظتم اتجاهات مماثلة؟

سوجيت رونغي: تستفيد مجموعة بنك الكويت الوطني من انتشارها عبر عدة أسواق جغرافية والتي تتميز بتنوع متطلباتها التمويلية، بما يتيح تنوع مصادر التمويل وخيارات استقطاب الودائع. ونحافظ على مستويات سيولة مريحة، ولم نرصد أي ارتفاع ملحوظ في التكلفة الإجمالية للتمويل.

أمير حنا: سؤال حول نمو القروض، ونعتقد أنه تمت تغطيته سابقاً خلال المكالمة فيما يتعلق بمراجعة التوجيهات.

وبذلك نكون قد وصلنا إلى آخر سؤال. نشكركم جزيل الشكر على هذا العدد الكبير من الأسئلة، ونأمل أن نكون قد وفقنا في الإجابة على كافة استفساراتكم.

شكراً لكم مرة أخرى على مشاركتكم معنا في العرض التقدمي وخلال بقية المكالمة.

إيلينا، الكلمة لكِ.

إلينا سانشيز: شكراً جزيلاً لكم جميعاً، وأشكر فريق إدارة بنك الكويت الوطني على العرض التقديمي والاجابة على الأسئلة.

كما أشكر السادة الحضور على انضمامهم ومشاركتهم.